

الاقتصادية

المصدر :

5167

العدد :

04-12-2007

التاريخ :

25

المسلسل :

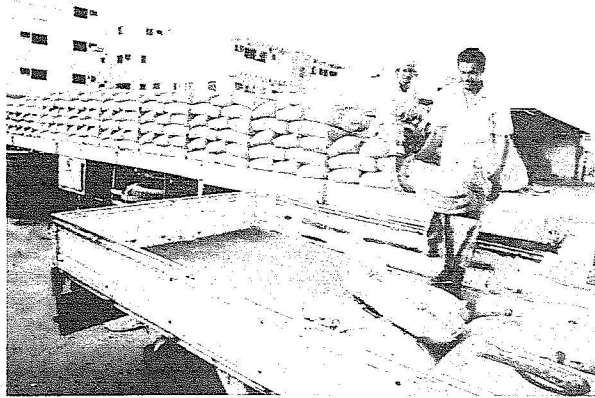
4

الصفحات :

السعودية تمديد إعفاء الأسمت المستورد من الرسوم الجمركية عامين

دون مسوغات حقيقية. وتضمن القرار حينها تمديد العمل بالرسم الجمركي البالغ 5 في المائة على الأسمت المستورد بدلا من رسم الحماية الجمركية البالغ 20 في المائة. وجاءت الموافقة حينها بناء على طلب وزير المالية، حيث يتسق قرار الإعفاء مع قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج القاضي بتمديد فترة إعفاء الأسمت المستورد من خارج دول المجلس من الرسوم الجمركية.

وأوضح مستثمرون في قطاع الأسمت أن القرار جاء بتخطيط ورؤية استراتيجية اقتصادية تهم الوطن والمواطن. حيث تبدل حكومة المملكة جهودا جارية في محاربة ارتفاع أسعار الأسمت. وتوجد في السعودية حاليا ثمان شركات أسمت مساهمة إلى جانب عدد كبير من المصانع والشركات الجديدة التي تم الترخيص لها لمزاولة نشاطها في السوق التي تشهد إقبالا كبيرا على فضلا عن الطفرة العمرانية والصناعية الكبيرة في المملكة.



13 ريالاً للكيس الواحد، فيما ترتفع إلى 18 ريالاً في المناطق البعيدة.

والمعلوم أن وزارة التجارة والصناعة رخصت خلال الفترة الماضية تعدد من مصانع الأسمت في إطار زيادة الإنتاج المحلي، كما أنها كتفت رقابتها على الأسواق لضمان عدم التلاعب في الأسعار ورفعها

وأشارت الحكومة في حينها إلى أن الإعفاء يرمي إلى خدمة المواطنين الذين تعطلت مشاريعهم السكنية أو الاستثمارية نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الأسمت أو حدوث نقص كبير في المعروض. وتقدر الأسعار حاليا في المدن الرئيسية القريبة من مواقع الإنتاج بنحو

«الاقتصادية» من الرياض

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها أمس برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين الأمير سلطان بن عبد العزيز، على تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء القاضي بتمديد فترة إعفاء الأسمت المستورد من خارج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الرسوم الجمركية، وذلك لمدة سنتين بدءاً من الأول من كانون الثاني (يناير) 2008.

وأوضح الدكتور جبارة بن عبد الصريصري وزير النقل ووزير الثقافة والإعلام بالنيابة، أن القرار جاء بعد الاطلاع على محضر الاجتماع الـ 73 للجنة التعاون المالي والاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الخليج العربية وذلك اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار حتى نهاية 2009.

وكادت الحكومة قد قررت مطلع العام الجاري والعام الماضي أيضاً تمديد إعفاء الأسمت المستورد من رسوم الحماية على الصناعة الوطنية وذلك في أعقاب ارتفاع الأسعار ونقص المعروض المحلي.

ووفقا للقرار، تتحمل الدولة الرسم الجمركي البالغ 5 في المائة على الأسمت خلال مدة الإعفاء، على أن يطبق هذا الرسم بعد انتهاء هذه المدة.

كما تتحمل الدولة الرسوم الجمركية الخاصة بحديد التسليح المستورد من خارج دول مجلس التعاون لدول